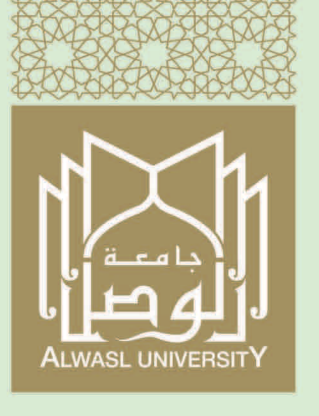


دولة الإمارات العربية المتحدة

جامعة الوصل

مجلة جامعة الوصل

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية

(صدر العدد الأول في 1410 هـ - 1990 م)

العدد التاسع والخمسون

البريد الإلكتروني: research@alwasl.ac.ae

الموقع الإلكتروني: www.alwasl.ac.ae

59

شوال - يونيو

1441 هـ / 2020 م





مَجَلَّةُ جامعة الوصل

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠ م

العدد التاسع والخمسون

شوال١٤٤١ هـ - يونيو ٢٠٢٠ م

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩x

المجلة مفهرسة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

البريد الإلكتروني: info@alwasl.ac.ae, research@alwasl.ac.ae

المحتويـــــــــــات

أحكام عطف الفعل المضارع ودلالتها
في آي القرآن الكريم

Grammatical Cases of the
Verbs in the Quranic Verses

د. محمد إسماعيل عمايرة

قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة زايد – الإمارات العربية المتحدة

د. سامي محمد حمام

Dr. Mohammad Ismail Amayreh

Dr. Sami Mohammad Hamam

https://doi.org/10.47798/awuj.2020.i59.5



ملخص البحث

يتناول البحث دراسة لما ورد في بعض من ألفاظ القرآن الكريم من مخالفة قواعد النّحاة لها، وقد حاولنا جهدنا رصد الظّواهر والشّواهد التي خالفتها القواعد من الأفعال التي وردت في الآيات، وعرضناها مستعينين بما ورد فيها من آراء النّحاة وتوجيهاتهم، مقترنة بأقوال أشهر المفسّرين، بما نعلم من عظم الوشائج بين علوم النّحو والتّفسير؛ فكلاهما مؤثّر في الآخر، وأبدينا ما نميل إليه، مرجِّحين بعض الآراء النّحويّة؛ ففضّلنا بعضها واستبعدنا آخر.

وقد خلص البحث إلى عدد من النّتائج والتّوصيات الّتي خرجنا بها، تمثّلت بداية في أنّه لم يصنّف كتاب جامع في مخالفة القاعدة النّحويّة في القرآن الكريم، وإنّما كانت المعلومات متناثرة هنا وهناك، مع كثرة العلم الّذي يبحث في الإعجاز القرآنيّ اللّغويّ وغزارته، حتّى لتنوء به العصبة أولو القوّة، بل تكاد تهلك أمام عظمة القرآن، ونضوب البحر لو كان مدادًا لكلمات الله. ونوصي بإيلاء هذا الموضوع عناية كبرى للرّدّ على من طعن في القرآن - عرَضًا كان أو غرَضًا - وخطّأ بعضه؛ بحجّة ورودها مخالفة لقوانين استقراها النّحاة.

الكلمات المفتاحية: قاعدة نحوية، الشاذ عن القاعدة.

Abstract

This study aims at tackling the cases in which the Quran breaks the rules established by grammarians. All attempts have been made to monitor the phenomena and evidence that the rules violated from the actions mentioned in the verses, and presented them using the contents of the grammarians' opinions and guidance, in conjunction with the statements of the most famous interpreters. Moreover, the study reviews the opinions of key Quran interpreters given the close ties between syntax and interpretation. Through analysis and corroboration, I support some views in syntax and refute some others.

The research concluded with a number of findings and recommendations. It criticizes the absence of a reference in Arabic that includes all of the syntactical irregularities in the Quran. The presence of such a reference would enrich our knowledge and solve the problem of the information scattered in different books. And we recommend that great attention be given to this topic in response to those who criticized the Qur'an - accidentally or unintentionally.

Keywords: grammatical rule, abnormal.

المقدّمة

فقد شرفنا بأن يكون بحثنا في القرآن الكريم، ننهل ما تيسّر لنا، داعيَين المولى سبيل الرّشاد، راجيَين السّداد، اللّهمّ ممّا أنعمت علينا به من النّظر في كتابك الكريم بحثنا هذا في توجيه الشّواهد الّتي خرجت عن الأصل النّحويّ في أفعال القرآن الكريم؛ ولئلّا يطول؛ فقد اقتصر على المصحف الإمام بقراءة حفص عن عاصم، ومن الأفعال فيه بأصنافها الماضية والمضارعة والأمر.

إن الأصل أن تنتظم القواعد النّحويّة جميع الظّواهر اللّغويّة، غير أنّ كمًّا لا بأس به خرج عن هذه القواعد في القرآن الكريم؛ ممّا أرّق النّحاة واضعي تلك القواعد والقوانين الّتي رأوا فيها انتظامًا للّسان، بحسب اجتهاداتهم؛ فجاءت هذه الشّواهد لتردّ على النّحاة بأنّهم يعانون نقصًا في قواعدهم وخللًا؛ لعلّه لغفلتهم عن استقراء كلّ الشّواهد المسموعة، قبل الشّروع في تقعيد قواعدهم وإرساء قوانينهم.

واستعنّا بتأويل الشّواهد الخارجة عن قواعد النّحاة تأويلًا مناسبًا، من أمّات المصادر، وكشفنا عن وجوه الإعراب في هذه الشّواهد بتبيين آراء النّحاة فيها، وأبدى الباحثان الوجه الّذي يريانه ذا قبول حسن في بعضها. أمّا المنهج فوصفيّ تحليليّ، الّذي يقوم على دراسة الظّواهر المخالفة في أفعال القرآن دراسة مستفيضة؛ وذلك برصد هذه الظّواهر وجمعها وتبويبها؛ ثم يصار إلى تحليلها؛ للوصول إلى النّتائج وإبرازها.

و يمكن إجمال أهداف البحث بالآتي:

١- رصد ما خرج عن القواعد النّحويّة في أفعال القرآن الكريم، المصحف الإمام بقراءة حفص عن عاصم.

٢- تأويل ما خرج عن قواعد النّحاة تأويلًا مناسبًا، والكشف عن وجوه الإعراب في الشّواهد الخارجة عن قواعد النّحويّين في القرآن الكريم؛ بتبيّن آراء النّحاة فيها.

أمّا أهمّيّة البحث فتكمن في أنّه من الدّراسات الّتي رصدت ما خرج عن الأصل في القواعد النّحويّة في أفعال القرآن الكريم جميعها، ويهدف إلى رصد ما خرج عن القاعدة رصدًا بذلنا فيه جهدًا بالرّجوع إلى أمّات المصادر والمراجع، محاولِين حصر الشّواهد جميعها الّتي خرجت عن قواعد النّحاة، علّ الجهد الّذي بذلناه في هذا يلقى الاستحسان، بالتوفيق من الله ربّ العالمين، فإن أصبنا فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى فلعلّ الله يؤجرنا أجر من حاول مخلصًا فأخطأ.

فقد أرّق النّحويّين ما ورد في القرآن الكريم مخالفًا لقواعدهم، الّتي استنبطوها من كلام العرب، كما اعتادت أسماعهم، واجتهدوا في التّأويلات فأصابوا وأخطؤوا، والله أعلم بمراده. لزامًا أن نشير إلى دراسات تناولت النحو في القرآن الكريم، وفي بحثنا هذا تناولنا التحليل النحوي للشاهد القرآني من جوانبه جميعها، بعرض كل الاحتمالات الممكنة لتفسير الشاهد نحويًّا؛ وبذا انمازت دراستنا هذه دون غيرها، فضلًا عن أننا استقصينا جميع الأفعال المخالفة في القرآن الكريم لما درج بين معياريي التقعيد النحوي، ومن الدراسات التي اطّلعنا عليها:

- البقريّ، أحمد ماهر (١٩٨٢)، دراسات نحويّة في القرآن، الإسكندريّة: مؤسّسة شباب الجامعة.

- القاضي، عبد الفتّاح (١٩٨١)، القراءات الشّاذّة وتوجيهها من لغة العرب، بيروت: دار الكتاب العربيّ.

تمهيد

إن مصادر الاحتجاج في الكلام العربي ثلاثة هي: القرآن الكريم بقراءاته، والحديث الشّريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ولم يتوافر لنصٍّ ما توافر للقرآن من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التّابعين، عن الصّحابة عن الرّسول عليه الصّلاة والسّلام؛ وعلى هذا يكون هو النّصّ الصّحيح المجمع على الاحتجاج به، في اللّغة والنّحو والصّرف وعلوم البلاغة، أمّا الحديث الشّريف فقد اختلف النّحاة في الاحتجاج به، وعرضت د. خديجة الحديثي كتابًا دعت فيه بأسلوب علميّ منظّم إلى الاحتجاج بكلام النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام، ودحضت فيه آراء مانعي الاحتجاج وادّعاءهم بأنّ الحديث نقل بالمعنى وعن طريق أعاجم.

أمّا كلام العرب المحتجّ بهم؛ فقد حدّد الفارابيّ (ت٣٣٩هـ) في أوّل كتابه المسمّى بـ«الألفاظ والحروف» القبائل الّتي يُحتجّ بكلامها، وتلك الّتي لا تُعدّ من القبائل الموثوق بعربيّتهم، أوردها السّيوطيّ (ت٩١١هـ) في الاقتراح.

إن هذه الألفاظ الواردة في البحث، التي خالفت القواعد النحوية، هي نتاج المنهج المعياري الذي اختطه المقعِّدون النحويون، وحقيقة هذه المخالفات هي أن النحاة عدوا النحو ما صدر عن قبائل بعينها أوردها السيوطيّ (ت٩١١هـ)، وما خالف تلك القبائل في نحوها إنما خالف اللغة ضبطًا وتقعيدًا، وهذا ما حاولنا بتوفيق من الله أن نثبت عدم موضوعية الاعتماد على قبائل محدودة في الدرس النحوي.

ثمة ارتباط وثيق بين القراءات القرآنية ولهجات القبائل العربية القديمة، وقد كان من حكمة نزول هذه القراءات أن يسرت تلاوة الوحي الكريم والتعامل

معه وفق اللسان العربي وتعددت لهجاته على نحو واسع، وفي المدة التي سبقت نزول القرآن كان للهجة قريش السيادة على اللهجات العربية القديمة الأخرى في شبه الجزيرة العربية.

وقد بلغت قريش هذه المنزلة بعد مراحل عديدة من احتكاك اللهجات العربية بها، ذلك بفضل موقعها الديني، فهي المشرفة على خدمة الكعبة المشرفة، وتهفو إليها أفئدة العرب جميعا، وبفضل النشاط التجاري الذي كانت قريش تعقده في حواضرها، فكانت اللهجة القرشية تستقي من لهجات القبائل ما تحتاج إليه من صفوة اللغات حتى تم تكوينه قبيل نزول الوحي، والحق أن هذا التطور التاريخي للهجة قريش التي نزل بها القرآن كان محمدة العرب جميعا؛ وذلك لأن هذه اللهجة أصبحت لغة الأدب والشعر، وقاسما مشتركا لدى جميع القبائل، ولو كانت لهجة قريش مقصورة عليها غير معهودة عند العرب لما استطاعت هذه القبائل أن تحقق الانتفاع بالقرآن الكريم والتعامل معه لأنه بلهجة غير لهجتهم وبذلك صار تحدي القرآن الكريم موجها للعرب جميعا، وهو الغرض الذي نزل من أجله، فهو معجز.

وقد بذل النحاة جهدا فائقا لخدمة القرآن الكريم بمختلف قراءاته المتواترة والشاذة، فوجهوها بالتعليل المستند إلى الأصول المعتمدة عندهم، واستشهدوا على ذلك بالشواهد الفصيحة التي جمعوها من البوادي عبر رحلاتهم العلمية المديدة، وقد استندوا إلى هذه القراءات في تأصيل قواعدهم، وإرساء معالم الصناعة النحوية والصرفية، وضبط مفردات اللغة، ومن المعلوم أن للقراءات الصحيحة شروطا ومعايير تجعلها مقبولة، وقد اعتمدها القراءة ووافقهم فيها النحاة واللغويون والبلاغيون، واستنبطوا منها الأصول التي بنوا عليها علومهم، وما خالف شروط القراءة الصحيحة عدوه شاذا.

أما البصريون فقد كانوا لا يحتجون بالقراءات القرآنية إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم. وأما منهج الكوفيين فهو أكثر صحة ودقة في ميدان القراءات من منهج البصريين؛ لأن اتخاذ القراءات مصدرا للاستشهاد يغني اللغة، ويزيد من رصيدها، والقراءات القرآنية معلوم أنها سجل واف للغات التي نزل بها القرآن الكريم وما دام سندها الرواية، ودعامتها السماع، فهي من أجل هذا أقوى من المصادر الأخرى: كالشعر وغيره؛ لأن رواة القراءات يتحرجون من عدم الدقة فيها على حين لا يبالون بالحرج في غيرها حينما تخون الحافظة، أو يستبد النسيان، أو يقع على الألسنة.

الفعل المضارع:

قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (البقرة: ١١٧).

الشّاهد قوله تعالى (فَيَكُونُ) إذ جاء الفعل المضارع مرفوعًا والظّاهر أنّه جواب لأمر.

يقول عن هذا ابن هشام (ت٧٦١هـ) إنّ الفاء هنا للاستئناف، على تقدير: «فهو يكون» وقد مثّل ابن هشام (ت٧٦١هـ) على هذا بقول جميل بن معمر:

ألم تسألِ الرَّبعَ القواء فينطقُ وهل تخبرَنْك اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ

أي «فهو ينطق»، وكذلك قول الحطيئة:

الشّعرُ صعبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ إذا ارتقى فيه الّذي لا يعلمُهْ

زلّتْ به إلى الحضيض قَدَمُهْ يريدُ أن يُعربَه فيُعجمُهْ

أي «فهو يعجمه»[1]. وقد أسهب ابن عادل(٨٨٠هـ) في تخريج الرّفع في الفعل المضارع، فرأى فيه ثلاثة أوجه: الأوّل: أن يكون مستأنفًا (كما سبق). والثّاني: أن يكون معطوفًا على (يَقُولُ(وهو قول الزّجّاج (ت٣١١هـ) والطّبريّ(٢٧٠هـ)؛ وردّ ابن عطيّة (٥٤١هـ) هذا القول وقال إنّه خطأ من جهة المعنى؛ لأنّه يقتضي أنّ القول مع التّكوين والوجود. وعلّق ابن عادل في اللّباب فقال إنّ ذلك يعني أنّ الأمر قديم والتّكوين حادث، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له؟ والوجه الثّالث: أن يكون معطوفًا على (كُنْ(من حيث المعنى، وهو قول الفارسيّ(٣٧٧هـ)، وضَعَّفَ أن يكون عطفًا على (يَقُولُ)؛ لأنّ من المواضع ما ليس فيه (يَقُولُ) كالموضع الثّاني في «آل عمران»، وهو ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (آل عمران: ٥٩)، ولم ير عطفه على (قَالَ) من حيث إنّه مضارع، فلا يعطف على ماضٍ[2].

أمّا مكّيّ(٣٤٧هـ) فقد استبعد أن يكون (فَيَكُونُ) جوابًا للأمر (كُنْ)، وقد أحسن كلّ الإحسان في هذا - كما نرى - حين فسّر استبعاد وجه جواب الطلب بقوله: «وذلك أنّ جواب الأمر إنّما جزم لأنّه في معنى الشّرط، فإذا قلت: «قم أكرمْك»، جزمت الجواب لأنّه بمعنى «إن تقمْ أكرمْك»، وكذلك إذا قلت فأكرمك، إنّما نصبت لأنّه في معنى «إن تقم فأكرمَك». وهذا إنّما يكون أبدًا في فعلين مختلفَي اللّفظ أو مختلفَي الفاعلين، فإن اتّفقا في اللّفظ، والفاعل واحد، لم يجز؛ لأنّه لا معنى له، لو قلت: «قم تقم»، و«قم فتقوم»، و«اخرج فتخرج»،

١- ابن هشام، أبو محمّد عبدالله جمال الدّين بن يوسف المصريّ الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، (تحقيق وشرح د.عبد اللّطيف محمّد الخطيب)، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤م، ج٢ ص٥١٠- ٥١٢.

٢- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الحنبليّ الدّمشقي (ت بعد عام ٨٨٠هـ)، اللّباب في علوم الكتاب ط١، ٢٠م، (تحقيق وتعليق الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمّد معوّض بمشاركة د.محمّد سعد رمضان حسن، ود. محمّد المتولّي الدّسوقيّ حرب)، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م، ج٢، ص ٤٢٦.

لم يكن له معنى، كما أنّك لو قلت: «إن تخرج تخرج»، و«إن تقم فتقوم»، لم يكن له معنى لاتّفاق لفظ الفعلين والفاعلين، وكذلك (كُنْ فَيَكُونُ) لمّا اتّفق لفظ الفعلين والفاعلان واحد، لم يحسن أن يكون (فَيَكُونُ) جوابًا للأوّل[١].

الفعل المضارع المرفوع ومحله الجزم

﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ (آل عمران: ١٢٠). الشّاهد في الآية الكريمة قوله تعالى (يَضُرُّكُمْ)؛ فقد جاء الفعل المضارع مرفوعًا، وبحسب القاعدة النّحويّة محلّه الجزم على أنّه جواب الشّرط المجزوم. ولتأويل الشّاهد في الآية الكريمة أوجه:

الوجه الأوّل:

يرى أصحابه أنّ الفعل المجزوم، «لمّا افتقر إلى التّحريك، حُرّك بالضّم إتْباعًا لضمّة ما قبله» كقول الشّاعر[٢]:

داوِ ابنَ عمِّ السُّوءِ بالنّأيِ والغِنى ... كفى بالغنى والنّأي عنه مُداويا

يَسُلُّ الغِنى والنّأيُ أدواءَ صدرِهِ ... ويُبدي التّداني غِلظةً وتقالِيا

فقال: يسُلُّ بضمّ اللام إتباعًا لضمّة السّين، وإن كان مجزومًا لأنّه جواب الأمر»[٣].

١- ابن أبي طالب، مكّيّ القيسيّ (ت ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، ط٢، ٢م، (تحقيق ياسين محمّد السّوّاس) دار المأمون للتّراث، دمشق، ج٢ ص١٣- ١٤.

٢- الأعلم الشّنتمري، شرح حماسة أبي تمّام، ط١، ٢م، (تحقيق علي المفضّل حمّودان)، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٩٩٢، ج١ ص٤٤٤.

٣- الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن ٢م، (تحقيق د.طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السّقّا)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٠م ج١، ص٢١٨.

أمّا النّحّاس (٣٣٨هـ) فقد زعم أنّ الفعل في موضع جزم ضُمّ لالتقاء السّاكنين واختاروا الضمّة لضمة الضّاد، ويرى النّحّاس (٣٣٨هـ) أنّ هذا الوجه بعيد لأنّه يشبه المرفوع والضمّ ثقيل[١]، وكذا يرى الأخفش ولم ير غير هذا الوجه[٢]. وممّن أخذ بهذا التّأويل مكّي بن أبي طالب[٣]، وإليه ذهب الزّجّاج حين قال: (لَا يَضُرُّكُمْ (الأجود فيه الضّمّ لالتقاء السّاكنين، الأصل «لا يضرركم»، ولكنّ كثيرًا من القرّاء والعرب يدغم في موضع الجزم، وأهل الحجاز يظهرون التّضعيف، وهذه الآية جاءت منها اللّغتان جميعًا؛ فقوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ﴾ (آل عمران: ١٤٠)، على لغة أهل الحجاز، وقوله (لَا يَضُرُّكُمْ) على لغة غيرهم من العرب، وكلا الوجهين حسن»[٤]. أمّا السّمين الحلبيّ (٧٥٦هـ)؛ فيرى أنّ فاء الفعل إن كانت مضمومة كالآية الكريمة فلنا في الإدغام ثلاثة أوجه: الضّمّ للإتباع، والفتح للتّخفيف، والكسر على أصل التقاء السّاكنين، وينشدون على ذلك قول جرير:

فغُضَّ الطَّرْفَ إنّك من نُمَير ... فلا كعبًا بلغْتَ ولا كِلابا

بضمّ الضّاد وفتحها وكسرها[٥]. ولكنّ سيبويه (١٨٠هـ) يفضل الإتباع، فيقول في «الكتاب»: «ألا ترى أنّ المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حُرِّك آخرُ الحرفين؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، وجُعل حركتُه كحركة أقرب المتحرّكات منه، وذلك قولك: لم يَرُدُّ، ولم يَرتَدَّ، ولم يفِرِّ[٦].

١- النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، ط٢، (تحقيق زهير غازي زاهد)، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، ١٩٨٥م، ص ١ \ ٤٠٤.
٢- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، معاني القرآن، ط١، (تحقيق د.هدى محمود قراعة)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١ \ ٢٣٢.
٣- مكّيّ، مشكل إعراب القرآن، ص١ \ ١٥٥.
٤- الزّجّاج، أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ (ت ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ط١، (شرح وتحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م، ج١، ص ٤٦٤، ٤٦٥.
٥- السّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، ينظر الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، م١١ (تحقيق د.أحمد محمّد الخرّاط)، دار القلم، دمشق، ج٣، ص ٣٧٦.
٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج٢، ص ٢٦٥.

ويرى ابن خالويهْ(٣٧٠هـ) أنّ الفعل (يَضُرُّكُمْ) مأخوذ من الضّرّ، ضدّ النّفع، والأصل (يضرُرْكم)، نُقلت حركة الرّاء الأولى الضّمّة إلى الضّاد، فأصبحت (يضُرْرْكم)، بعد أن سُكّنت الرّاء الأولى، فالتقى سكونان على الرّاءين، بعد أن جزم الفعل وظهرت عليه السّكون علامةً للجزم على الرّاء الثّانية، فصارتا راءً مشدّدة، وحُرّكت لالتقاء السّاكنين، فلا علامة للجزم فيها، وأورد ابن خالويه شاهدًا على ذلك قول الشّمّاخ[1]:

متى ما تقعْ أرساغُه مطمئنّة   على حَجَرٍ يَرْفَضُّ أو يتدحرجُ[2]

ولم يورد البيضاويّ(٦٩١هـ) في تفسيره إلاّ أنّ الضّمّة على الرّاء للإتباع كضمّة مدّ[3].

الوجه الثّاني: على جواز تأويل الرّفع في الفعل كما رسم في الآية الكريمة، وعلّل الفرّاء(٢٠٧هـ) هذا الجواز بأنّ (لا) على معنى «ليس»؛ لذا يأتي مرفوعًا على إضمار الفاء الواقعة في جواب الجازم «إنْ». وأورد الفرّاء في كتابه في الصّفحة ذاتها شاهدًا شعريًّا قوله[4]:

فإنْ كان لا يرضيك حتّى تردَّني   إلى قطَرِيّ لا إخالُك راضيا

وموطن الشّاهد هنا «لا إخالك» إذ جاء مرفوعًا مع وقوعه في جواب إنْ. وكذا وجّه البغويّ(٥١٦هـ) حالة الرّفع في الفعل؛ على أن يكون «لا» بمعنى

١- ابن ضرار، الشّمّاخ، ديوان الشّمّاخ بن ضرار، (تحقيق صلاح عبد الهادي)، دار المعارف، مصر، ص ٩٢.
٢- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ط٣، (تحقيق مكرم عبد العال سالم)، دار الشّروق، بيروت والقاهرة، ١٩٧٩م، ص ١١٣.
٣- البيضاويّ، ناصر الدّين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمّد الشّيرازيّ الشّافعيّ (ت ٦٩١هـ)، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل المعروف بتفسير البيضاويّ، ٥م، (إعداد وتقديم محمّد عبد الرّحمن المرعشليّ) دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت، ج٢، ص ٣٥.
٤- انظر الفرّاء، أبو زكريّا يحيى (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ط٣، ٣م، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ج١، ص ٢٣٢.

«ليس» ويضمر فيه الفاء، تقديره: «وإن تصبروا وتتّقوا فليس يضرّكم كيدهم شيئًا»[1]. ومثل هذا وجّه ابن خالويه رفع الفعل، على إضمار الفاء الواقعة جواب الجزاء.

وتابع أبو زرعة «واستشهد الكسائيّ(١٨٩هـ) على إضمار الفاء ها هنا بقوله ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (الروم: ٣٦)، معناه «فإذا هم»، وكذلك قوله: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام: ١٢١)، أي فإنّكم لمشركون[2].

الوجه الثّالث: على تقدير تقديم الفعل المضارع قبل الشّرط، فكأنّما يقال «لا يضرّكم كيدهم شيئًا إن تصبروا وتتّقوا». ذكر هذا السّمين الحلبيّ: إذ يرتفع الفعل ولا يكون جواب شرط، وإنّما هو دالّ على جواب الشّرط، وذلك على نيّة التّقديم، ولم يعجب السّمين الحلبيّ تخريج سيبويه وأتباعه على هذا الوجه. «وإنّما احتاجوا إلى ارتكاب هذا الشّطط؛ لما رأوا من عدم الجزم في فعل مضارع، لا مانعَ من إعمال الجزم فيه، ومثل هذا قول الآخر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ   إنّك إن يُصرَعْ أخوك تُصْرَعُ[3]

برفع (تصرع) الأخير، وكذلك قوله[4]:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

١- البغويّ، أبو محمّد الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)، تفسير البغويّ «معالم التّنزيل»، ٨م، (حقّقه: محمّد عبدالله النّمر، وعثمان جمعة ضميريّة، وسليمان مسلم الحرش)، دار الطّيبة للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ١٤٠٩هـ، ج٢، ص٩٦.

٢- أبو زرعة، حجّة القراءات، ص ١٧٢.

٣- السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون، ج٣، ص ٣٧٤، والبيت لجرير بن عبدالله البجليّ أو عمرو بن الخشارم انظر المالقي، أحمد بن عبد النّور (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، (تحقيق أحمد محمّد الخرّاط)، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دون ت، دمشق، ص١٠٤.

٤- ابن أبي سُلمى، زهير، ديوان زهير شرح الشنتمريّ، (تحقيق د. فخر الدّين قباوة)، المكتبة العربيّة، ١٩٧٠م، ص ٥٤.

برفع يقولُ[١]: والأصل أن تُجزَم.

وأورد أبو البقاء العكبريّ (٦١٦هـ) أنّه في نيّة التّقديم، أي «لا يضرّكم كيدهم شيئًا إن تتّقوا» وهو قول سيبويه[٢].

والرّاجح عندنا في الآية الكريمة القول بأنّ الفعل (يَضُرُّكُمْ) وقع جوابًا للشّرط، وأنّ الضّمّة هي ضمّة إتباع؛ لأنّ الفعل المضعّف فيه لغتان، الأولى فكّ التّضعيف وهي لغة الحجازيّين والثّانية الإدغام على لغة تميم، ويجوز في الإدغام كما تقدّم الحركات الثّلاث؛ وعلى هذا فإنّ هذا الوجه لا تكلّف فيه ولا تَمَحُّل، ويؤيد رأينا هذا ورود قراءات أخرى لهذه الآية تبيّن أنّ الفعل مجزوم. وهذه القراءات هي:

- لا يَضِرْكم، قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، وعاصم ويعقوب، وخلف.
- لا يضُرْكم، قراءة الكسائيّ منفردًا.
- لا يضُرَّكم: قراءة عاصم، وأبي زيد، والمفضّل، والمهدويّ.
- لا يضُرِّكم: قراءة عاصم، والضّحّاك، والمفضّل.
- لا يضرُرْكم: قراءة أبيّ بن كعب[٣].

أمّا الوجه الثّاني فإنّ فيه تكلّفًا، عدا أنّ سيبويه صاحب «الكتاب» لا يجيز مجيء الشّرط مرفوعًا إذا لم يقترن بالفاء. والضّعف في الوجه الثّالث أيضًا أنّ

١- السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون، ج٣، ص ٣٧٤، ٣٧٥.

٢- العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، التّبيان في إعراب القرآن، ٢م، (تحقيق عليّ محمّد البجّاوي)، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، ج١، ص ٢٨٩.

٣- مختار، عمر أحمد، ود. سالم، مكرم عبد العال ١٩٨٨م، معجم القراءات القرآنيّة مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء، ط٢، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ج٢، ص ٦١، ٦٢.

التكلّف ظاهر فيه، ويضعف وجه التّقديم والتّأخير عند دراسة الوظائف النّحويّة المختلفة لمفردات الجملة في العربيّة.

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ (آل عمران: ١٤٢).

الشّاهد في الآية الكريمة قوله تعالى: (وَيَعْلَمَ)؛ إذ أصل الفعل أن يكون مجزومًا؛ لأنّه عطف على (وَيَعْلَمِ) المجزومة.

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع بعد الواو في مثل قولنا «لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبن»، يكون منصوبًا على الصّرف، أمّا البصريّون فيرون أنّ الفعل المضارع «وتشربَ» منصوب بأن مضمرة ناصبة بعد الواو[1]، وقوله تعالى: (وَيَعْلَمَ) اختلف النّحويّون فيه؛ أهو منصوب على الصّرف كقول الكوفيّين - وسمّيت الواو عندهم واو الصّرف - أم منصوب بأنْ مضمرة ناصبة بعد واو المعيّة كما يقول البصريّون؟

وجاء في كتاب «الحلل» في باب الواو: «قال أبو القاسم (الزجاجي): «الواو» تنصب الفعل المستقبل إذا أردت بها غير معنى العطف، وذلك قولك «لا تأكلِ السّمك وتشربَ اللّبن».

قال المفسّر (البطليوسي): ظاهر كلام أبي القاسم هذا يوهم أنّ «الواو» تنصب الفعل المستقبل بنفسها دون إضمار (أن)»[2].

وأيّد هذا التّوجّه الكسائيّ (١٨٩هـ) ومن وافقه من أصحابه، والجرميّ (٢٢٥هـ)،

١- الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، ط١ (تحقيق ودراسة د.جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التّوّاب)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٤٤٢.
٢- ابن السيّد، أبو محمّد عبدالله بن محمّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (تحقيق سعيد عبد الكريم سعوديّ)، ص ٢٥٤.

وقد ذهبوا إلى أنّ النّصب بعدها هو بها نفسها[١].

وفي الحديث عن الواو والفاء جاء في الارتشاف أنّ فيهما مذهبين:

الأوّل: ما ذهب إليه أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) من أنّهما نصبا؛ لأنهما دلاّ على شرط؛ لأنّ معنى «هل تزورني فأحدّثك»: «إن تزرني أحدّثك»، فلمّا نابت عن الشّرط ضارعت «كي» فلزمت المستقبل، فعملت عمل «كي»، أمّا المذهب الثّاني فما ذهب إليه ابن هشام حين قال إنّ الفعل عندما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرّفع ولا الجزم؛ لأنّ الفعل المعطوف عليه إمّا أن يكون مرفوعًا وإمّا مجزومًا، فلم يبق إلاّ النّصب[٢].

ولا أدري لمَ أغفل الأنباريّ (٣٢٨هـ) في الإنصاف القول بأنّ الكوفيّين نهجوا نهج الخليل (١٨١هـ) كبير البصريّين، حين أعربوا الفعل المضارع المنصوب بعد الواو في الجمل المسبوقة بنفي أو جزم بالنّصب على الصرف؛ فقد رأى الخليل في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾ (محمّد: ٣٥) أنّ الفعل «تدعوا» منصوب على الصّرف، فكأنّما قيل «لا تهنوا وأنتم تدعون إلى السّلم»[٣].

وقد مثّل الخليل على هذا الأمر بقول الشّاعر[٤]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه ⠀⠀⠀ عارٌ عليك إذا فعلْتَ عظيمُ

١- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١\٤٦٦٨.

٢- أبو حيّان، محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ط١، ٥م (تحقيق وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمّد، مراجعة د.رمضان عبد التّوّاب)، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٦٦٨- ١٦٦٩.

٣- الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، الجمل في النّحو، (تحقيق د.فخر الدّين قباوة)، مؤسّسة الرّسالة بيروت ١٩٨٥م، ص٦٨.

٤- قائله أبو الأسود الدّؤليّ، وهو من شواهد سيبويه ج١، ص٤٢٤، ونسبه قوم إلى المتوكّل الكنانيّ وينسب لغيرهما كذلك، انظر الحمويّ، ياقوت، معجم البلدان، ٧م، دار صادر، بيروت، ج٧، ص٣٨٤، وانظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج٤، ص ١٨١.

فقد نصب تأتي على إسقاط الكناية (أنت) والأصل (وأنت تأتي)؛ ولأنه صُرِف عن جهته نُصِب[1].

وقول آخر في فتح الميم في (وَيَعْلَمَ) أورده السّمين أنّ الفتحة فتحة التقاء ساكنين والفعل مجزوم، فلما وقع ساكن آخر حُرّك آخره بالفتحة؛ لأنّ الفتحة أخفّ أوّلًا من الحركات الأخرى، ولإتْباع حركة اللّام ثانيًا[2].

أمّا الأنباري، فقد ضعّف تخريج قول الله تعالى (وَيَعْلَمَ) بأنّه مجزوم بالعطف على قوله (يَعْلَمِ اللَّهُ)، ولكنّه فُتح ولم يكسر تبعًا لفتحة اللّام، واختار الأنباري أن يكون الفعل منصَوبًا على الصّرف بتقدير (أن)، أي لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصّابرين[3].

والرّاجح عندنا الرأي الّذي يقول إنّ الفعل (وَيَعْلَمَ) منصوب على إضمار أن؛ لأنّ الواو - كما نرى - بمعنى الجمع، كأنّنا نقول «أحسبتم أن تدخلوا الجنّة قبل أن يعلم الله المجاهدين وأن يعلم الصّابرين»، ويقوّي هذا الرّأي أنّ الواو تقدّر هنا بمعنى «مع».

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ (المائدة: ٩٥). المشكل في الآية الكريمة قوله تعالى: (فَيَنْتَقِمُ)، وحسب القاعدة النّحويّة أن يقال «ينتقمْ» على الجزم وحذف الفاء؛ ولتخريج قوله تعالى (فَيَنْتَقِمُ) يرى الزّجّاج أنّ الفاء جواب الجزاء «والمعنى أنّه - والله أعلم - ومن عاد مستحلًّا للصّيد بعد أن حرّمه الله منه فينتقم الله منه أي فيعذبه الله»[4].

١- الفراهيديّ، الجمل في النّحو، تحت عنوان "والنّصب بالصّرف"، ص ٦٨، ٦٩.
٢- السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون، ج٣، ص ٤١١.
٣- الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص ٢٢٣.
٤- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص ٢٠٩.

ولا ندري لِمَ أغفل الزّجّاج الرّفع في الفعل المضارع الجائي جوابًا للجزاء الجازم؟

أمّا العكبريّ (٦١٦هـ) في «التّبيان» فأعربها جواب الشّرط، وقال «وحسُن ذلك لمّا كان فعل الشّرط ماضيًا في اللّفظ»[١].

ويرى أبو حيّان (٧٤٥هـ) أنّ «الفاء في (فَيَنْتَقِمُ) جواب الشّرط أو الدّاخلة على الموصول المضمَّن معنى الشّرط، وهو على إضمار مبتدأ أي: «فهو ينتقم الله منه»[٢].

أمّا السّمين فيرى أنّ «من» يجوز أن تكون شرطيّة؛ فالفاء جوابها و«ينتقم» خبر لمبتدأ محذوف أي «فهو ينتقم»، ولا يجوز الجزم مع الفاء البتة. ويجوز أن تكون موصولة ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لمّا أشبه الشّرط؛ فالفاء زائدة والجملة بعدها خبر، ولا حاجة إلى إضمار مبتدأ بعد الفاء بخلاف ما تقدّم»[٣].

والفاء الزّائدة عند المراديّ (٧٤٩هـ) ضربان، أحدهما الفاء الدّاخلة على خبر المبتدأ إذا تضمّن معنى الشّرط، نحو «الّذي يأتي فله درهم»، فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشّرط؛ لأنّها دخلت لتفيد التّنصيص على أنّ الخبر مستحقّ بالصّلة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقًّا بغيرها[٤].

والثّاني الّتي دخولها في الكلام كخروجها، وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش وزعم أنّهم يقولون: أخوك فوجِدَ، واحتجّ بقول الشّاعر:

وقائلةٍ: خَـوْلانُ فانكِحْ فتاتَهمْ وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ: كما هِيا

١- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ٤٦٢.
٢- أبو حيّان، البحر المحيط، ج٤، ص ٢٥.
٣- السّمين، الدّرّ المصون، ج٤، ص ٤٢٨.
٤- المراديّ، الجنى الدّاني، ص ٧٠، ٧١.

وبقول عديّ بن زيد[1]:

أَرَواحٌ، مُـودِّعٌ، أم بُكــورُ   أنت فانـظُر: لأيِّ ذاك تصـيرُ

ولا حجّة فيهما لاحتمال كون «خولان» خبر مبتدأ محذوف، أي هؤلاء خولان وكون «أنت» فاعل فعل مقدر، يفسّره الظّاهر، أي فانظر أنت[2].

وقد أورد الرّضيّ(٤٠٦هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب - نقلًا عن ابن جعفر- أنّ مذهب سيبويه تقدير المبتدأ، في حين قال المبرّد(٢٨٥هـ) لا حاجة إليه[3].

ولم نستدلّ على ابن جعفر، وقد رجّح يوسف حسن عمر[4] أن يكون ابن جعفر هو محمّد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ المرسيّ البلنسيّ، من علماء المغرب، توفّي سنة (٥٨٧هـ).

ونؤيّد التّأويل الّذي يقول إنّ «من» اسم موصول محلّه الابتداء، وزيدت الفاء لتضمّن الموصول معنى الشّرط، وجملة «ينتقم» في محلّ رفع خبر، ولا يكون بعيدًا لو عددنا (من) شرطيّة، والفاء واقعة في جملة الجواب الاسميّة الّتي مبتدؤها محذوف.

نون التّوكيد الثّقيلة بعد لا النّافية

﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ (الأنفال: ٢٥).

١- ابن زيد، عَديّ، ديوان عَديّ بن زيد، (تحقيق محمّد جبّار المعيبد العبّاديّ)، شركة دار الجمهوريّة للنّشر والطّبع، بغداد، ١٩٦٥م، ص ٨٤، والحَسَنيّ، هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة العَلَويّ (ت ٥٤٢هـ) أمالي ابن الشّجريّ، (تحقيق ودراسة د.محمود محمّد الطّناحي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج١، ص ١٣٤.

٢- المراديّ، الجنى الدّاني، ص ٧٠، ٧٢.

٣- الرّضيّ، شرح الرّضيّ على الكافية، ط٢، ٣م، (تحقيق يوسف حسن عمر)، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٩٦م، ج٤ ص ١١٢.

٤- "صحّح وعلّق" على شرح الرّضيّ على الكافية، انظر المصدر نفسه، الصّفحة ذاتها.

المشكل في هذه الآية قوله تعالى: (لَا تُصِيبَنَّ)؛ إذ جاءت نون التّوكيد الثّقيلة بعد لا النّافية، وهذا ما منعه جمهور النّحاة.

في توضيح المقاصد، أورد الشّارح ما نصّه «وأمّا المضارع فإن كان حالًا لم تدخل عليه النّون»[١] ويقصد نون التّوكيد.

أمّا إذا كان المضارع مستقبلًا، فيؤكّد بالنّون في مواضع محدّدة[٢]، ومن هذه المواضع أن يكون الفعل شرطًا لـ «إنْ»، مقرونة بـ «ما» الزّائدة كقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ (الإسراء: ٢٣).

«ومذهب الجمهور منع التّوكيد بالنّون بعد «لا» النّافية، إلاّ في الضّرورة وأجازه ابن جنّيّ»[٣].

ولمنع جمهور النّحاة توكيد المضارع المسبوق بـ«لا» النّافية، اجتهدوا في تخريج الآية الكريمة.

ومن المُحدَثين من جوّز توكيد الفعل المضارع المسبوق بـ«لا» النّافية «فتقول لا أدافعنّ عن ظالم أو لا أدافع عن ظالم»[٤].

وقد ذكر عبّاس حسن(ت١٩٧٩م) في معرض حديثه عن أحوال توكيد المضارع، أنّ توكيد المضارع بالنّون يأتي قليلًا، «وهو مع قلّته جائز فصيح وعلامته أن يكون بعد (لا) النّافية»[٥].

١- ابن أمّ قاسم، المراديّ (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ط١، (شرح وتحقيق أ.د. عبد الرّحمن علي سليمان)، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ج٤، ص ١١٧١.
٢- للاستزادة ابن أمّ قاسم، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١١٧٢.
٣- ابن أمّ قاسم، توضيح المقاصد والمسالك، ج٤، ص ١١٧٧.
٤- المغالسة، محمود حسني، النّحو الشّافي، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٩٧م، ص٥٠٧.
٥- حسن، عبّاس ١٩٦٦م، النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغوية المتجدّدة، (ط٣)، ٤م مصر: دار المعارف، ج٤، ص ١٧٥.

أمّا تخريجات النّحاة للشّاهد في الآية الكريمة فقد تعدّدت:

التّخريج الأوّل:

أن تُعَدّ (لَا تُصِيبَنَّ) جوابًا للأمر، وذهب إلى هذا الرأي الزّمخشريّ في الكشّاف، فإذا كان جوابًا لأمر فالمعنى: «إن أصابتكم لا تصب الظّالمين منكم خاصّة ولكنّها تعمّكم»[1] وإلى هذا المعنى ذهب الزّجّاج فقال إنّ بعض النّحويّين زعموا أنّ الكلام جزاء، فيه طرف من النّهي[2].

أمّا العكبريّ فقد ضعّف هذا التّخريج، بعد أن ذكره في ثلاثة أوجه هذا منها؛ لأنّ جواب الشّرط متردّد فلا يليق به التّوكيد[3]، وقد أيّد البيضاويّ أبا البقاء في أنّ جواب الشّرط متردّد فلا يليق به النّون المؤكّدة، لكنّه لمّا تضمّن معنى النّهي ساغ فيه كقوله تعالى ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ (النمل: ١٨).

وقد وصف البيضاويّ بعد ذلك دخول النّون على المنفيّ في غير القسم بالشّذوذ[4].

أمّا النّحاة المعترضون على هذا التّخريج فمنهم أبو حيّان، فلم يستسغ تشبيه الفرّاء الشّاهد في الآية الكريمة بقوله تعالى: (لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ)، فعقّب أبو حيّان: «وهذا المثال بقوله (ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) ليس نظير (وَاتَّقُوا فِتْنَةً)؛ لأنّه ينتظم من المثال والآية شرط وجزاء كما قدّر، ولا ينتظم ذلك هناك، ألا ترى أنّه لا يصحّ

١- الزّمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ط١، ٦م، (تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي)، مكتبة العبيكان، الرّياض، ١٩٩٨م، ج٢، ص ٥٧١.

٢- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص ٤١٠.

٣- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٦٢١.

٤- البيضاويّ، أنوار التّنزيل، ج٣، ص ٥٥.

تقدير «إن تتّقوا فتنة لا تصيب الّذين ظلموا منكم خاصّة»؛ لأنّه يترتّب إذ ذاك على الشّرط مقتضاه من جهة المعنى»، ويصف أبو حيّان الزّمخشريّ بأنّه زاد قول الفرّاء فسادًا وخبط فيه[١].

ومن المانعين أيضًا ابن هشام الّذي رأى في التّوكيد هذا خروجًا عن القياس شاذًّا، أمّا القياس الّذي نخال ابن هشام عناه فهو دلالة الفعل على الطلب.

وقد وصف ابن هشام هذا الوجه الّذي ذكره الزّمخشريّ بالفساد؛ «لأنّ المعنى حينئذ» فإنّكم إن تتّقوها لا تصيب الّذين ظلموا منكم خاصّة «وقوله – يعني الزّمخشريّ – إنّ التّقدير «إن أصابتكم لا تصيب الظّالمين خاصّة» مردود؛ لأنّ الشّرط إنّما يقدّر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنّك تقدّر في «ائتني أكرمْك» «إن تأتني أكرمْك»، نعم، يصحّ الجواب في قوله: (ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) إذ يصحّ «إن تدخلوا لا يحطمنّكم»[٢]، ومنع ابن عاشور (١٣٩٣هـ) أيضًا هذا الوجه؛ لأنّه يمنع منه قوله: (الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)، وإنّما كان يجوز لو قيل «لا تصيبنّكم» كما يظهر بالتّأوّل[٣].

التّخريج الثّاني:

أنّ (لَا) ناهية، والجملة صفة لـ (فِتْنَةً).

وقد أورد الزّمخشريّ ذلك في الكشّاف، فاحتمل هذا الوجه أن يكون صفة على إرادة القول، كأنّه مثل: «واتّقوا فتنة مقولًا فيها لا تصيبنّ»، ونظيره قوله[٤]:

حتى إذا جَنّ الظّلام واختلطْ جاؤوا بمذْقٍ هل رأيت الذّئبَ قطْ

١- أبو حيّان، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٧٨.

٢- ابن هشام، مغني اللّبيب، ج٣، ص ٣٢٦ – ٣٢٧.

٣- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ٢٩م، الدّار التّونسيّة للنّشر، ج٩، ص ٣١٧.

٤- لأحمد الرّجاز، وقيل للعجّاج يصف رجلًا بالبخل، انظر الزّمخشريّ، الكشّاف، ج٢، ص ٥٧١.

أي: بمذق مقول فيه هذا القول[١].

ويرى ابن عادل أنّ اعتبار (لَا) ناهية، يقضي ألاّ تكون الجملة صفة لـ (فِتْنَةً) لأنّ الجملة الطّلبيّة لا تقع صفة، ويجوز أن تكون محمولة لقول، ذلك القول هو الصّفة، ونون التّوكيد على هذا في محلّها[٢].

التّخريج الثّالث:

في «أنوار التّنزيل» يقول البيضاويّ (٦٨٥هـ) عن الشّاهد في الآية الكريمة: «ويحتمل أن يكون نهيًا بعد الأمر باتّقاء الذّنب عن التّعرّض للظّلم، فإنّ وباله يصيب الظّالم خاصّة ويعود عليه[٣]».

فالتّأويل هنا الأمر في الفعل (وَاتَّقُوا) ثم النّهي في (لَا تُصِيبَنَّ)، ويقول الفرّاء: إنّ الله تعالى أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهيًا، ومثله قوله: (ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء[٤].

وأيّد هذا الوجه العكبريّ[٥]، والأخفش إذ يقول عن الشّاهد «ولكنّه نهي بعد أمر»[٦].

وقد منع هذا الوجه ابن مالك(٦٧٢هـ)، حين قال عن الشّاهد في الآية «وقد زعم قوم أنّ هذا نهي وليس بصحيح، ومثله قول الشّاعر[٧]:

١- المصدر السابق، ص ٥٧١- ٥٧٢.
٢- ابن عادل، اللّباب في علوم الكتاب، ج٩، ص ٤٩١.
٣- البيضاويّ، أنوار التّنزيل، ج٣، ص ٥٥.
٤- الفرّاء، معاني القرآن، ج١، ص ٤٠٧.
٥- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٦٢١.
٦- الأخفش، معاني القرآن، ص ٣٤٧.
٧- ورد في ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبدالله الطّائيّ الجيّانيّ الأندلسيّ (ت ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشّافية ط١، ٢م، (حقّقه وقدّم له د.عبد المنعم أحمد هريدي)، دار المأمون للتّراث، ١٩٨٢م، ج٢ ص ١٤٠٤، أنّ البيت من الطويل، قاله النّمر بن تولب في صفة الإبل (ابن تولب، النّمر، ديوان النّمر بن تولب العكليّ، ط١، دار صادر للطّباعة والنّشر، ٢٠٠٠م، ص ١٠٥.

فلا الجـارةُ الدّنيا بها تُلْحِيَنَّها ولا الضّيف فيها إن أناخ مُحَوّلُ

إلّا أنّ توكيد (تُصيبَنَّ) أحسن لاتّصاله بـ(لَا)، فهو بذلك أشبه بالنّهي كقوله تعالى ﴿لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ (الأعراف: ٢٧)، بخلاف قول الشّاعر «تُلْحِيَنَّها»؛ فإنّه غير متّصل بـ (لا) فبَعُدَ شبهُه بالنّهي[١].

التّخريج الرّابع:

أنّ (لَا) نافية، و(تُصِيبَنَّ) صفة لـ (فِتْنَةً).

في «اللّباب» يقول المصنّف إنّ هذا الوجه يشكل عليه توكيد المضارع في غير قسم، ولا طلب ولا شرط، وفيه خلاف: هل يجري المنفيّ بـ «لا» مجرى النّهي؟ فقال بعضهم: «نعم»[٢].

وإليه كان قد ذهب قبله أبو حيّان في اختياره هذا الوجه؛ فالجملة (لَا تُصِيبَنَّ) خبريّة صفة لقوله (فِتْنَةً) أي: غير مصيبة الظّالم خاصّة، إلاّ أنّ دخول نون التّوكيد على المنفيّ بـ (لا) مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه، ويحملون ما جاء منه على الضّرورة، أو النّدور. والّذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النّحويّين، وإذا كان قد جاء لحاقها الفعل مبنيًّا بـ (لا) مع الفصل نحو قول النمر بن تولب:

فـلا ذا نعيمٍ يُتْرَكَـــنْ لنعيمه ولا الضّيف فيها إن أناخ مُحَوّلُ

ولا ذا بِئيس يُـتْرَكَـنْ لبؤسـه فينفعُهُ شكوى إليه إن اشتكى

فلأنْ يلحقه مع غير الفصل أولى[٣].

١- ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ج٢، ص ١٤٠٤.
٢- ابن عادل، اللّباب، ج٩، ص ٤٩١.
٣- ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ج٢، ص ١٤٠٤.

التّخريج الخامس:

أنّ قوله تعالى (لَا تُصِيبَنَّ) جواب قسم محذوف، والجملة صفة لـ (فِتْنَةً) أي «والله لا تصيبنّ»، ودخول النّون أيضًا قليل لأنّه منفيّ.

أورد هذا الوجه السّمين الحلبيّ[1]، وقد كان هذا الوجه هو الأوّل عند العكبريّ[2]؛ فهو قول مستأنف، جواب قسم محذوف أي «والله لا تصيبنّ».

وقيل إنّ اللام لام التّوكيد، والفعل بعدها مثبت، وإنّما مُطِلت اللّام أي أشبعت فتحتها فتولّدت ألفًا؛ فدخول النّون فيها قياس، وتأثّر قائلو هذا الرّأي بقراءة من قرأ «لتصيبنّ»[3].

التّخريج السّادس:

أن تكون الجملة دعائيّة، فكأنّما قيل: «واتّقوا فتنة لا أوقعها الله بأحد»[4]، ونسب أبو حيّان إلى الأخفش قوله: إنّ (لَا تُصِيبَنَّ) على معنى الدّعاء، فيصير المعنى «لا أصابت الفتنة الظّالمين خاصّة» واستلزمت الدّعاء على غير الظّالمين[5].

التّخريج السّابع:

حذفت الواو قبل (لَا) فكأنّما «واتّقوا فتنة ولا تصيبنّ».

فيما اجتهدنا؛ لم نجد غير ابن الأنباريّ اختار هذا التّوجيه للشّاهد في الآية الكريمة، فكأنّما عطفت الجملة على سابقتها[6].

١- السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون، ٩\٤٩٢
٢- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٦٢١.
٣- أبو حيّان، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٧٧.
٤- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ص ٧٨٩.
٥- انظر مثلا لا حصرًا: السّمين، الدّرّ المصون، ج٥، ص ٥٩٢، والعكبريّ، التّبيان، ج٢، ص ٦٢١ وأبا حيّان، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٧٨، وابن عادل، اللّباب، ج٩، ص ٤٩٢- ٤٩٣.
٦- الأنباريّ، البيان، ج١، ص٣٨٥.

حذف حرف العلة في الفعل المضارع

﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ (الإسراء: ١١).

الشّاهد في قوله تعالى (وَيَدْعُ)؛ إذ حذفت الواو، والأصل (ويدعو)؛ فلا مسوّغ لحذف الواو نحويًّا، وشاهد آخر في قوله تعالى (وَكَانَ) أهو فعل يفيد الزّمن الماضي؟

تخريج الشّاهد الأوّل:

حذفت الواو منها في اللّفظ ولم تحذف في المعنى؛ لأنّها في موضع رفع، فكان حذفها باستقبالها اللّام السّاكنة، ومثلها:

﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ (العلق: ١٨).

و﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء: ١٤٦).

وقوله ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴾ (القمر: ٥).

ولو كنّ بالياء والواو كان صوابًا، وهذا من كلام العرب، قال الشّاعر:

كفاك كفٌّ ما تُليق درهما جودًا وأخرى تُعطِ بالسّيف الدّما

وقال بعض الأنصار:

ليس تخفى بشارتي قدْر يومٍ ولقد تخفِ شيمتي إعساري[1]

الشّاهد في البيت الأوّل قول الشّاعر «تعطِ»، والأصل تعطي، أمّا الشّاهد في البيت الثّاني فهو «تخفِ» والأصل «تخفي».

أمّا المرّاكشيّ (٧٢١هـ) فيرى أنّ السّرّ في حذفها التّنبيهُ على سرعة وقوع

١- الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١١٨.

الفعل وسهولته على الفاعل، وشدّة قبول المنفعل المتأثّر به في الوجود. وفي قوله تعالى: (وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ) دلالة على أنّه سهل عليه ويسارع فيه كما يسارع في الخير، بل إثبات الشرّ إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير[1].

واستعان السّيوطيّ بالمرّاكشيّ من كتابه «عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل» ص ٨٩.

وقال ابن عطيّة إنّ الواو سقطت من (وَيَدْعُ) في خطّ المصحف؛ لأنّهم كتبوا المسموع[2].

تخريج الشّاهد الثّاني:

في قوله تعالى: (وَكَانَ)، أورد شارح التّسهيل أنّ «كان» تتمّ بأن يراد بها معنى «ثبت»، وثبوت كلّ شيء بحسبه، فتارة يعبّر عنه بالأزليّة نحو «كان الله ولا شيء معه»، وتارة يعبّر عنه بحدَث كقوله[3]:

إذا كان الشّتاء فأدفئوني فإنّ الشّيخ يُهرِمُه الشّتاء

وتارة يعبّر عنه بـ «حضر»، كقوله تعالى ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (البقرة: ٢٨٠).

وتارة يعبّر عنه بـ «قدّر أو وقع نحو»، «ما شاء الله كان»[4].

أمّا الزّركشيّ فيتحدّث عن معاني (كان) في القرآن؛ فيقول: «وحيث أخبر بها

١- انظر السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، ط١ (تحقيق شعيب الأرناؤوط، اعتنى به وعلّق عليه مصطفى شيخ مصطفى)، مؤسّسة الرّسالة ناشرون دمشق وبيروت، ٢٠٠٨م، ص ٧٤٦، ٧٤٧. تحت عنوان «في مرسوم الخطّ وآداب كتابته».

٢- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص ١١٣١.

٣- ورد عند ابن مالك، شرح التّسهيل، ج١، ص٣٤١: "قائله الرّبيع بن ضبع الفزاريّ أحد المعمّرين.

٤- ابن مالك، شرح التسهيل، ط١، ٢م، (حقّقه وقدّم له د.عبد المنعم أحمد هريدي)، دار المأمون للتّراث، ١٩٨٢م، ج١، ص ٣٤٢.

عن صفات الآدميّين؛ فالمراد التّنبيه على أنّها فيه غريزة وطبيعة مركوزة في نفسه نحو ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ (الإسراء: ١١)، و﴿ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (الأحزاب: ٧٢)[١].

﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ (طه: ١١٧).

الشّاهد قوله تعالى (فَتَشْقَى)، فقد كان الخطاب إلى آدم وزوجه في قوله تعالى: (فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا) والخطاب للمثنّى، ولكنّ الشّاهد جاء مفردًا.

قال السّمين الحلبيّ في ذلك «وأسند الشّقاوة إليه دونها؛ لأنّ الأمور معصوبة برؤوس الرّجال، وحسّن ذلك كونُه رأس فاصلة»[٢].

وعبّر عن هذا العكبريّ بصيغة أخرى: «أفرد بعد التّثنية لتتوافق رؤوس الآي مع أنّ المعنى صحيح؛ لأنّ آدم عليه السّلام هو المكتسب، وكان أكثر بكاء على الخطيئة منها»[٣].

أمّا ابن عطيّة فيقول: «إنّ آدم عليه السّلام خُصِّص بقوله (فَتَشْقَى) من حيث كان المخاطب أوّلًا المقصود في الكلام، وقيل بل ذلك لأنّ الله تعالى جعل الشّقاء في معيشة الدّنيا في حيّز الرّجال»[٤].

﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾ (الأنبياء: ٣٠).

الشّاهد في الآية الكريمة قوله تعالى (كَانَتَا)، والضّمير بلفظ التّثنية والمتقدّم (السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) جمع.

يقول الزّمخشريّ: «وإنّما قيل (كَانَتَا) دون «كنّ»؛ لأنّ المراد جماعة السّماوات

١- الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، ص ٤ \ ١٢٤.
٢- السّمين، الدّرّ المصون، ج٨، ص ١١٢.
٣- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ٩٠٦.
٤- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ص ١٢٦٩.

وجماعة الأرض»[١]، ويعبّر أبو حيّان عن ذلك بقوله «جعل السّماوات نوعًا والأرضين نوعًا، فأخبر عن النّوعين كما أخبر عن اثنين، كما تقول «أصلحت بين القوم» و«مرّ بنا غنمان أسودان» لقطيعَي غنم، وقال أبو الحسن الحوفيّ (٩٦٨هـ): قال (كَانَتَا رَتْقًا) و (السَّمَاوَاتِ) جمع؛ لأنّه أراد الصّنفين، ومنه قول الأسود بن يعفر:

إنّ المنيّة والحتوف كلاهما يوفي المحارمَ يرقُبانِ سوادي

لأنّه أراد النّوعين[٢]. ويورد ابن عطيّة أنّ (كَانَتَا) من حيث هما نوعان ونحوه قول عمرو بن شُيَيْم:

ألم يحزنْكَ أنّ حِبالَ قيسٍ وتغلِبَ قد تباينتا انقطاعا[٣]

أمّا الشّاهد في البيت الشّعريّ فقوله «تباينتا»، والأصل على الجمع تباينت.

﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ (النور: ٤٨).

الشّاهد في الآية الكريمة قوله تعالى (لِيَحْكُمَ)؛ إذ أُفرد الضّمير، وقد تقدّمه اسمان هما (اللَّهِ وَرَسُولِه). كان رأي البيضاويّ في تفسيره أنّ الضّمير المستتر في (لِيَحْكُمَ) يعود إلى النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- فإنّه الحاكم ظاهرًا، والمدعوّ إليه، وذكر الله لتعظيمه والدّلالة على أنّ حكمه صلّى الله عليه وسلّم في الحقيقة حكم الله تعالى[٤].

ويؤيّد البيضاويَّ ابن عاشور (١٩٧٣م)؛ لأنّ حكم الرّسول حكم الله؛ لأنّه لا يحكم إلّا عن وحي[٥].

١- الزّمخشريّ، الكشّاف، ج٤، ص ١٤٠.
٢- أبو حيّان، البحر المحيط، ج٦، ص ٢٨٦.
٣- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ص ١٢٧٩.
٤- للاستزادة البيضاويّ، أنوار التّنزيل، ج٤، ص ١١١.
٥- ابن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة للنّشر.، ج١٨، ص٢٧٠

أمّا الزّمخشريّ فله نظرة أخرى؛ إذ يقول: «معنى (إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) إلى رسول الله، كقولك «أعجبني زيد وكرمه»، تريد كرم زيد، ومنه قوله:

غُلِّسْنَهُ قبل القَطَا وفُرَّطِهْ

أراد قبل فُرّط القَطا[١].

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ (النور: ٥٢).

الشّاهد في الآية الكريمة قوله تعالى: (وَيَتَّقْهِ) بتسكين القاف وكسر الهاء.

والأصل حسب القاعدة النّحويّة أن يقال «ويتّقه»، وقد خرّج الآية الكريمة عدد من النّحاة والمفسّرين؛ فالزّمخشريّ يقول إنّها «شبه تَقِهِ بكتِف مخفَّف»[٢].

ويقول ابن عادل في «اللّباب»: «وأمّا تسكين القاف فإنّهم حملوا المنفصل على المتّصل؛ وذلك أنّهم يسكّنون عين «فعْل» فيقولون «كبْد» و«كتْف» و«صبْر» في «كبِد» و«كتِف» و«صبِر»؛ لأنّها كلمة واحدة ثمّ أجري ما أشبه ذلك من المنفصل مُجْرَى المتّصل؛ فإنّ «يتّقِه» صار منه «تَقِه» بمنزلة «كَتِف» فسكّن كما يسكّن، ومنه:

قالت سُليمى اشترْ لنا سويقا[٣]

بسكون الرّاء[٤].

ويرى الباحثان أنّ «يتّقْهِ» فعل مضارع مجزوم وعلامته حذف الآخر للعلّة الياء، وبقيت الكسرة على الهاء دالّة عليها، وحلّت السّكون تخفيفًا محلّ الكسرة المحذوفة، الّتي كانت تدلّ على حرف العلّة المحذوف.

١- الزّمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ط١، ٦م، (تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي)، مكتبة العبيكان، الرّياض، ١٩٩٨م.
٢- المصدر نفسه، ج٤، ص ٣١٥.
٣- ورد في حاشية ابن عادل، اللّباب، ج١٤، ص ٤٣١: قاله العذافر الكنديّ.
٤- ابن عادل، اللّباب، ج١٤، ص ٤٣١.

﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ لَوۡلَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَلَكٞ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ أَوۡ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٞ يَأۡكُلُ مِنۡهَاۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ﴾ (الفرقان: ٧ – ٨).

الشّاهد في الآيتين قوله تعالى: (يُلْقَى) و(تَكُونُ)، فقد جاء الفعلان (أو أحدهما) مرفوعين، وظاهر القول أن يكونا منصوبين عطفًا على (فَيَكُونَ).

أمّا الجواب فيكون في أنّ الفعلين (يُلْقَى) و(تَكُونُ) عُطفا على الفعل الماضي (أُنْزِلَ)؛ لأنّه بمعنى نُنزِّل، ولا يجوز أن يعطَفا على (فَيَكُونَ) المنصوب في الجواب؛ لأنّهما مندرجان في التّحضيض في حكم الواقع بعد لولا، وليس المعنى على أنّهما جواب للتّحضيض فيعطفا على جوابه[1]. أمّا عبارة النّحّاس عن الفعل (يُلْقَى) فهي «في موضع رفع، والمعنى «أو هلّا يُلقى إليه كنز أو هلّا تكون له جنّة يأكل منها»[2].

وفيما اجتهدنا لم نجد آراء أخرى تخالف ما سبق.

﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا ﴾ (الفرقان: ١٠).

وتخريج الشّاهد في (وَيَجْعَلْ) يحتمل وجهين: أحدهما أنّ سكون اللّام للجزم عطفًا على محلّ (جَعَلَ) لأنّه جواب الشّرط، والثّاني أنّه مرفوع، وإنّما سُكّن لأجل الإدغام، قاله الزّمخشريّ وغيره، وفيه نظر»[3].

﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ﴿٣٠﴾ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا

١- السّمين، الدّرّ المصون، ج٨، ص ٤٥٨.
٢- النّحّاس، إعراب القرآن، ج٣، ص ١٥٢.
٣- ا.لزمخشري، الكشاف، ٤\ ٣٣٤-٣٣٥.

لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٣٠ - ٣١).

الشّاهدان في قوله تعالى (يَأْتِ مِنْكُنَّ) و(يَقْنُتْ مِنْكُنَّ)؛ إذ ذُكّر الفعلان، بينما المخاطب جماعة الإناث في كلّ آية.

ذُكِّر الفعلان حملًا على لفظ (مَنْ) في كلّ آية، وليس حملًا على معناها.

ومن النّحويّين من يستضعف الرّجوع إلى التّذكير بعد التّأنيث، ومنهم من لا يستضعفه، ويستدلّ بقوله: ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾ (الأنعام: ١٣٩)[١].

عطف الفعل المضارع

﴿ وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ (الزمر: ٥٤).

الشّاهد في قوله تعالى (تُنْصَرُونَ)؛ إذ عُطف فعل مرفوع على فعل منصوب وهو قوله تعالى (يَأْتِيَكُمُ).

فسّر الدّرويش(١٤٠٣هـ) هذا الإشكال بأنّ الله تعالى أراد - وهو أعلم - العِدَة بإخبارهم بأنّه لن ينصرهم أبدًا في الاستقبال، ما داموا مصرّين على عدم الإنابة محجمين عن الإسلام[٢].

ويرى الباحثان أنّه عطف استئناف، فلو كان عطف نسق على (يَأْتِيَكُمُ) لفسد المعنى لأنه سيشرك الثاني (المعطوف) مع الأول (المعطوف عليه) في الحكم.

﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ (الشورى: ٢٤).

١- الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص ٢٦٧- ٢٦٨.
٢- الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، ١٩٩٢، ج٦، ص ٥٢٩.

الشّاهد في الآية الكريمة قوله تعالى: (وَيُحِقُّ)، إذ جاء مرفوعًا بعد أن عطف على فعلين مجزومين هما (يَخْتِمْ) و (وَيَمْحُ).

أمّا المسألة الأولى فإنّ قوله تعالى: (وَيَمْحُ) ليس مجزومًا؛ إذ لو كان مجزومًا على جواب الشّرط لفسد المعنى؛ فإنّ الله يمحو الباطل من غير شرط؛ فالجملة استئنافيّة، أمّا الثّانية فإنّ الواو حذفت من (وَيَمْحُ)، قال المراكشي: إنّ الواو حذفت؛ علامة على سرعة المحو وقبول الباطل له بسرعة، وليس (وَيَمْحُ) معطوفًا على (يَخْتِمْ) الّذي مثله؛ لأنّه ظهر مع (وَيَمْحُ) اسم الفاعل، وعطف على الفعل ما بعده وهو (وَيُحِقُّ الْحَقَّ)[1].

ويضيف العكبريّ أنّ الواو سقطت من اللّفظ لالتقاء السّاكنين، ومن المصحف حملًا على اللّفظ[2].

وممّن أيّد طرح العكبريّ ابن عادل[3]، والسّمين الحلبيّ[4]، وغيرهما. أمّا مكّي[5] فقد مثّل على هذا بالآيتين الكريمتين ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ﴾ (الإسراء: ١١)، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق: ١٨)، وكذا فعل الأنباريّ في البيان[6].

وعلى هذا اتّضح تأويل الشّاهد في الآية القرآنيّة، فهو كلام مستأنف مرفوع.

﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ (الشورى: ٣٣ – ٣٥).

١- ابن البنّاء، عنوان الدّليل من مرسوم خط التنزيل، تحقيق هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٩٩٠، ص ٨٩.
٢- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ١١٣٢.
٣- ابن عادل، اللّباب، ج١٧، ص ١٩٣.
٤- السّمين، الدّرّ المصون، ج٩، ص ٥٥١- ٥٥٢.
٥- مكّيّ، مشكل إعراب القرآن، ج٣، ص ٢٣.
٦- الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص ٣٤٧.

الشّاهد قوله تعالى: (وَيَعْلَمَ)؛ فقد عطف على أفعال مجزومة، وجاء منصوبًا والظّاهر أن يأتي مجزوما.

في نصب الشّاهد أوجه:

أوّلها: كما قال الفرّاء بأنّها نصبت على الصّرف، والأصل أنّ الشّاهد (وَيَعْلَمَ) مردود على الجزم، لكن الجزم إذا صُرِف عنه معطوفُه نُصب، كقول الشّاعر[١]:

فإن يهلِكْ أبو قابوسَ يهلِكْ ربيعُ النّاسِ والبلدُ الحرامُ

ونُمسِكَ بعدَه بذنابِ عيشٍ أجبِّ الظّهرِ ليس له سَنامُ

والرّفع جائز في المنصوب مثل الصّرف[٢].

أمّا الشّاهد في قول الشّاعر، فهو قوله «ونمسكَ»، والأصل الجزم عطفًا على يهلِكْ.

ونعيد ما سبق، أنّ معنى الصّرف صرفُ العطف عن اللّفظ إلى العطف على المعنى، ونسب السّمين الحلبيّ إلى الزّجّاج قوله في معنى الصّرف في هذه الآية: «وذلك أنّه لمّا لم يَحسُنْ عطف (وَيَعْلَمَ) مجزومًا على ما قبله، إذ يكون المعنى: إن يشأْ يعلمْ عُدِل إلى العطف على مصدر الفعل الّذي قبله، ولا يتأتّى ذلك إلاّ بإضمار «أنْ» ليكونَ مع الفعل في تأويل الاسم[٣]، وثاني الأوجه: قول الكوفيّين إنّه منصوب بواو الصّرف يعنون أنّ الواو نفسها هي الّتي نصبت، وليس «أنْ» المضمرة. وهذا قول أبي عمر الجرميّ؛ فقد ذهب إلى أنّ الواو عاملة لأنّها خرجت من باب العطف، وهذا ما بطّله الأنباريّ[٤].

١- ورد في الفرّاء، معاني القرآن، ج٣، ص ٢٤ أنّ البيتين للنّابغة الذّبيانيّ، وانظر البغداديّ، الخزانة، ج٤ ص٩٥.
٢- الفرّاء، معاني القرآن، ج٣، ص ٢٤.
٣- السّمين، الدّرّ المصون، ج٩، ص ٥٥٨.
٤- للاستزادة الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٧٨، ص ٤٤٣.

أمّا ثالث الأوجه فهو قول الفارسيّ أبي عليّ (٣٧٧هـ) إنّ النّصب على إضمار «أنْ» أمثل من غيره في العطف على جزاء الشّرط[١].

وذكر السّمين قول الفارسيّ إنّه منصوب على إضمار «أنْ»؛ لأنّ قبلها جزاء، تقول: «ما تصنعْ أصنعْ وأكرمَك»[٢].

أمّا الوجه الرّابع فهو النّصب عطفًا على تعليل محذوف تقديره «لينتقمَ منهم ويعلم الّذين». ونحوُه في العطف على التّعليل المحذوف غير عزيز في القرآن، وهذا ما استبعده أبو حيّان في تفسيره[٣].

ويرى الباحثان أنّ الوجه الأوّل - النّصب على الصّرف - هو الرّاجح لعدم التّقدير فيه؛ لأنّ المعنى كان على جهة ثم صرف إلى غيرها؛ فيتغيّر الإعراب تبعًا لذلك الصّرف، ولا تكلّف في هذا الوجه.

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (الحديد: ١٨).

الشّاهد في الآية الكريمة، عطف (وَأَقْرَضُوا) الفعل الماضي، على قوله (الْمُصَّدِّقِينَ)، ومن النّحاة من يمنع عطف الفعل على الاسم وإن كان مشتقًّا.

نسب السّيوطيّ إلى السّهيلي (٥٨١هـ) أنّه يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه، ولا يجوز التّعاطف بين فعل واسم لا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزّمان[٤]، وقد خطّأ ابن عادل عطف الفعل على اسم الفاعل؛ لأنه يلزم الفصل بين أبعاض الصّلة بأجنبيّ، ألا ترى أنّ (وَالْمُصَّدِّقَات) عطف على (الْمُصَّدِّقِينَ) قبل تمام الصّلة؟ ولا يجوز أن يكون عطفًا على (وَالْمُصَّدِّقَاتِ) لتغاير الضّمير تذكيرًا وتأنيثًا.

١- للاستزادة الفارسيّ، أبو عليّ، الحجّة للقرّاء السّبعة، ج٦، ص ١٣١- ١٣٢.
٢- السّمين، الدّرّ المصون، ج٩، ص ٥٥٩.
٣- المرجع نفسه، ج٩، ص ٥٦٠.
٤- السّيوطيّ، همع الهوامع، ٥\٢٧٢

ويُفهم من إعراب أبي البقاء أنّه يؤيّد عطف الفعل على اسم الفاعل، يظهر هذا عندما وجّه إعراب الشّاهد أنّه معترض بين اسم إنّ وخبرها، وهو «يضاعف لهم»، فقال: «وإنّما قيل ذلك لئلّا يعطف الماضي على اسم الفاعل»[١].

ومنع المازنيّ (٢٤٨هـ) والمبرّد (٢٨٥هـ) والزّجّاج (٣١١هـ) عطف الاسم على الفعل وعكسه؛ لأنّ العطف أخو التثنية، فكما لا ينضمّ فيها فعل إلى اسم؛ فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر[٢].

أمّا أبو حيّان في «ارتشاف الضرب» فينسب إلى السّهيليّ ما يغاير تمامًا ما نسبه إليه السّيوطيّ، فيقول: «وزعم أبو القاسم السّهيليّ أنّه يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل، ويقبح عطف الاسم على الفعل نحو «مررت برجل يقوم وقاعد»[٣].

ومن المانعين كذلك الرّازيّ (٦٠٤هـ)[٤]، وأبو حيّان[٥].

وقد تأوّل النّحاة الشّاهد على أوجه:

الوجه الأوّل:

عدّ جملة (وَأَقْرَضُوا) جملة مستأنفة، وخبر إنّ محذوف تقديره يفلحون، وجملة (يُضَاعَفُ) في محل نصب صفة لـ (قَرْضًا)[٦].

١- العكبريّ، التّبيان، ج٢، ص ١٢٠٩.
٢- السّيوطيّ، همع الهوامع، ج٣، ص ١٩٢.
٣- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ٢١٢
٤- الرّازيّ، التّفسير الكبير، ج٢٩، ص ٢٣١.
٥- أبو حيّان، البحر المحيط، ج٨، ص ٢٢٣.
٦- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، ط١، ٣٠م، (تحقيق عليّ عبد الباري عطيّة)، دار الكتب العلميّة، ٢٠٠١م، ج٩ ص ١٨٢.

الوجه الثّاني:

أنّه معطوف على اسم الفاعل في (الْمُصَّدِّقِينَ)؛ لأنّه لمّا وقع صلة لـ «أل» حلّ محلّ الفعل فكأنّه قيل: «إنّ الّذين صدّقوا وأقرضوا» وعليه جمهور المعربين، وقد وصفه السّمين الحلبيّ بأنّه فاسد كما مرّ.

وممّن أيّد وجه العطف على اسم الفاعل ابن مالك[1]، وأيّده كذلك ابن يعيش(٦٤٣هـ)[2]، في شرحه على الزّمخشريّ، والعكبريّ[3]، وكذلك ابن مالك في شرح الكافية[4].

الوجه الثّالث:

أنّه صلة لموصول محذوف لدلالة الأوّل عليه، كأنّه قيل «الّذين أقرضوا» كقوله[5]:

أَمَـنْ يهجو رسـولَ الله منكمْ ويـنـصـرُه ويمـدحُـه سـواء

أي: ومن ينصره[6].

الوجه الرّابع:

أنّها جملة معترضة بين إنّ واسمها وخبرها. وقد مرّ أنّ أبا البقاء عقّب على هذا التّأويل؛ لئلّا يعطف الماضي على اسم الفاعل، وقد ذكر هذا الوجه أيضًا

١- ابن مالك، شرح التّسهيل، ج١، ص ٢٠١.
٢- ابن يعيش، شرح المفصّل، تحقيق إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ج٢، ص ٤٠٠.
٣- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ٢م، (تحقيق عليّ محمّد البجّاوي)، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه.، ج٢، ص ١٢٠٩.
٤- ابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ج٤، ص ١٢١٨.
٥- ابن ثابت، حسّان، ديوانه ص ١٨.
٦- ابن عادل، اللّباب، ج ١٨، ص ٤٨٤.

ابن عادل[١]، والرّازيّ[٢] الّذي شبّه هذا الاعتراض بحشو اللّوزينج. ونرى جواز عطف الفعل على الاسم المشتقّ، لكثرة النّحاة الّذين جوّزوا ذلك، منهم ابن الأنباريّ في البيان عند معرض حديثه عن قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (الملك: ١٩)، وقد مثّل بقول الرّاجز[٣]:

يا رُبَّ بيضاءَ من العواهجِ أُمُّ صبيّ قد حبا أو دارجِ

كذا كان في حاشية الصّبّان[٤].

جازم الفعل المضارع

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (الصف: ١٠ – ١٢).

الشّاهد قوله تعالى: (يَغْفِرْ) المضارع المجزوم، فما الّذي جزمه؟

أمّا تخريج الشّاهد ففيه أقوال:

أن يكون جوابًا للأمر في المعنى في قوله تعالى: (هَلْ أَدُلُّكُمْ) كقولك للرّجل: هل أنت ساكت؟ معناه: اسكت[٥]. وأيّده النّحّاس في كتابه[٦].

١- المصدر السابق ج١٨ ص ٤٨٣.
٢- الرّازيّ، التّفسير الكبير، ج١٠، ص٤٦٢.
٣- اسمه جندب بن عمرو، يذكر فيه امرأة الشّمّاخ بن ضرار الغطفانيّ، انظر ابن هشام، أوضح المسالك ج٣ ص ٣٩٤.
٤- الصّبّان، حاشية الصّبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ٣\ ١٨٧.
٥- الفرّاء، معاني القرآن، ج٣، ص ١٥٤.
٦- النّحّاس، إعراب القرآن، ج٤، ص ٤٢٢.

أمّا الزّجّاج فقال: وقوله: (يَغْفِرْ)، هذا جواب (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِه)؛ لأنّ معناه معنى الأمر كأنّما قيل: «آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفرْ لكم»[1]، وأيّد هذا الوجه الأنباريّ.

أمّا قول الفرّاء السّابق فقد خطّأه الأنباريّ؛ فقد أورد الأنباريّ مانصّه: «وزعم قوم أنّ (يَغْفِرْ) مجزوم لأنه جواب الاستفهام، وليس كذلك؛ لأنّه لو كان كذلك لكان تقديره: «إن دللتكم على تجارة يغفرْ لكم»، وقد دلّ كثيرًا على الإيمان ولم يؤمنوا ولم يغفر لهم»[2].

أي أنّ المغفرة تكون حاصلة بمجرّد دلالته إيّاهم على الخير، وليس على فعله؛ وهذا ما رفضه الأنباريّ، وكذلك خطّأ العكبريّ ما قاله الفرّاء عندما استبعد ذلك، ووجه أن يكون قوله تعالى: (يَغْفِرْ) جواب شرط محذوف دلّ عليه الكلام، وتقديره «إن تؤمنوا يغفرْ لكم»[3].

ولعلّنا نميل إلى توجيه العكبريّ؛ فقد كثر في العربيّة حذف أداة الشّرط وفعله، ولعلّ هذا يوافق المعنى المقصود، والله أعلم.

﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (المنافقون: ١٠).

الشّاهد في قوله تعالى (وَأَكُنْ)؛ إذ عُطِف فعل مجزوم على فعل منصوب.

أمّا تخريج الشّاهد ففيه أنّه مجزوم بالعطف على موضع (فَأَصَّدَّقَ)؛ لأنّ موضعه الجزم على جواب التّمنّي، وقوّى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه[4].

١- للاستزادة الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٥، ص ١٦٦.
٢- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص٤٣٦.
٣- العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص ١٢٢١.
٤- الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص ٤٤١.

أمّا أبو عبيدة فله قول آخر، فقد أورد في مجازه: «قال أبو عمرو: «وأكونَ من الصالحين» وذهبت الواو من الخطّ كما يُكتب أبو جاد أبْجد هجاء، قال آخرون: يجوز الجزم على غير موالاة ولا شركة «وأكون»، ولكنّه أشركه في الكلام الأوّل؛ كأنّه قال: «هلّا أخّرتني أكن»، فهذه الفاء شركة في موضع الفاء الأولى، والفاء الأولى الّتي في (فَأَصَّدَّقَ) في موضع الجزم قال[1]:

إذا قَصُرتْ أسيافُنا كان وصلُها   خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبُ»

وكذا رأى الفرّاء عندما جوّز قراءة النّصب؛ فقال إنّ العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء كما أسقطوا الألف من سليمن وأشباهه، ولكن علّل الجزم بأنّ الفاء لو لم تكن في (فَأَصَّدَّقَ) كانت مجزومة، فلمّا رددت (وأكنْ) رُدَّت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء[2].

﴿ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا ٱلْهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦ ۖ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ (الجن: ١٣).

الشّاهد قوله تعالى (فَلَا يَخَافُ)، فالقاعدة جزم المضارع، وجاء الشّاهد على الرّفع.

في تخريج الشّاهد، رأى السّمين الحلبيّ أنّ الكلام في تقدير مبتدأ وخبر؛ لذلك دخلت الفاء، ولولا ذلك لقيل: «لا يخف»[3].

١- أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٨١ه، ج٢، ص ٢٥٩، وقد ورد أنّ البيت للأخنس بن شهاب التّغلبيّ، ونسبه الأنباريّ إلى كعب بن مالك، وهو في الشّعر والشّعراء لربيعة بن مقروم، ص ٣٠٥، وانظر المفضّليّة ٤١٠- ٤٢١.

٢- الفرّاء، معاني القرآن، ج٣، ص ١٦٠.

٣- السّمين، الدّرّ المصون، ج١٠، ص ٤٩٣.

ويوضّح الزّمخشريّ فائدة هذا التّأويل بعد أن كان مستغنى عنه بأن يقال: لا يخفْ، ورأى أنّ الفائدة نجاة المؤمن لا محالة، وأنّه هو المختصّ بذلك[1].

فهو - أي الزّمخشريّ - يرى أنّ في الجملة الاسميّة ثباتًا أكبر منه في الجملة الفعليّة، وأدلّ وآكد من الفعليّة على تحقيق مضمون الجملة[2].

وأيّد هذا أبو حيّان في البحر المحيط، واستبعد أن تكون الفاء زائدة و«لا» نفي؛ لأنّ الجواب بالفاء أجود من المجيء بالفعل مجزومًا دون الفاء؛ لأنّ الفاء تعني أنّها جملة اسميّة وهي أدلّ من الفعلية على تحقّق مضمون الجملة[3].

١- الزّمخشريّ، الكشّاف، ج٦، ص ٢٢٨.
٢- العبارة مأخوذة من الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج٨، ص ٩٥.
٣- أبو حيّان، البحر المحيط، ج٨، ص ٣٤٤.

الخاتمة

بعد أن جلنا في حدائق الهدي النّضرة، ذات الظّلال الوارفة والمعاني اليانعة، نعرض بعض النّتائج الّتي أسفر عنها بحثنا هذا:

١- إن الاختلاف-في حده المعقول- في توجيهات النّحويّين في بعض الآيات ذو ملمح إيجابيّ وليس سلبيًّا؛ فقد يولِّد مجالًا رحبًا وأفقًا طليقًا في استكناه جمال العبارة القرآنيّة، هذا إن ضمنّا ألّا يكون هذا الخلاف عن تعصّب لمذهب أو ميول إلى أهواء، بل الأدعى أن يكون عن حجج لغويّة ومحاججات عقليّة؛ توصل بتوفيق من الله تعالى إلى الحقيقة.

٢- يلاحظ أن هذه الخلافات في الرأي بعضها نابع عن تعصب للرأي فيلجأ النحوي لما يسمى (بليّ عنق النص) حتى يؤول الشاهد وفق القاعدة التي يسير عليها، ونرى أن الأنجع هنا تقبل الاختلافات التي تقود إلى تيسير الدرس النحوي لا إلى تعقيده. وبعضهم الآخر يحاول ألا يقع في مظان الوقوع في الخطأ الذي قد يبنى عليه حكم شرعي.

٣- تعاني المكتبة العربيّة الإسلاميّة من قلة وجود كتب منظّمة شاملة في مخالفة القاعدة النّحويّة في القرآن الكريم، فلا بد من وجود كتب ومصنفات تشرف عليها جهات مختصة في هذا الموضوع.

٤- إنّ الإعجاز اللّغويّ القرآنيّ قد فتح آفاقًا واسعة لاجتهادات النّحويّين والمفسّرين، فيما خفي عليهم من دقائقه البديعة، محاولين اجتلاء أسراره اللّغويّة وأسلوبه المحكم.

٥- توسّع بعض المفسّرين في حمل الآيات وتوجيهها توسّعًا فيه كثير من التّكلّف والمبالغة؛ ممّا جعل توجيهاتهم ينقصها ضبط وتحقيق؛ كيلا تصل إلى الشّطط والغلط.

٦- لا يمكن فصل النّحو العربيّ عن التّفسير القرآنيّ؛ فقد امتزجت توجيهات النّحويّين بتفسيرات المفسّرين امتزاجًا نفخر به نحن العرب المسلمين، ونرى فيه توافقًا شاملًا بين اللّغة والدّين، فالمفسّر للقرآن لا بدّ أن يكون ذا علم غزير وفير باللّغة، ضليعًا بالنّحو يعرف أسرار العربيّة، مدركًا معاني التّراكيب ولطائف التآليف.

٧- ولأنّ الفقه - كما نصّ التّاريخ على ذلك - أسبق من النّحو؛ فقد تأثّر النّحويّون بالفقهاء في التّصرّف بالنّصوص؛ فالفقهاء يعتمدون القياس والاستنباط والعلل وكذا النّحويّون؛ فقد اعتمدوا السّماع والقياس والعلّة أدلّة للنّحو ومصادر للتّقعيد، وعلى الجانب الآخر استعان المفسّرون بالنّحاة في تفسير بعض الآيات، كما لاحظنا في بحثنا، وقيل كثير عن علاقة التّأثّر والتّأثير بين النّحو والفقه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن، ط١، (تحقيق د.هدى محمود قراعة)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الألوسيّ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، ط١، ٣٠م، (تحقيق عليّ عبد الباري عطيّة)، دار الكتب العلميّة، ٢٠٠١م.
- الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ):
  - البيان في غريب إعراب القرآن ٢م، (تحقيق د.طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السّقّا)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٠م.
  - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، ط١ (تحقيق جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه: رمضان عبد التّوّاب)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- البغويّ، الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)، تفسير البغويّ «معالم التّنزيل»، ٨م، (حقّقه وخرّج أحاديثه محمّد النّمر، وعثمان ضميريّة، وسليمان مسلم الحرش)، دار الطّيبة للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ١٤٠٩هـ.
- ابن البنّاء، أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، عنوان الدّليل من مرسوم خط التنزيل، تحقيق هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٩٩٠.
- البيضاويّ، ناصر الدّين أبو الخير عبدالله بن عمر الشّيرازيّ الشّافعيّ (ت ٦٩١هـ)، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، ٥م، (إعداد وتقديم محمّد المرعشليّ)، دار إحياء التّراث العربي ومؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت.
- ابن تولب، النّمر، ديوان النّمر بن تولب العكليّ، ط١، دار صادر للطّباعة والنّشر، ٢٠٠٠م.
- ثعلب، أبو العبّاس، مجالس ثعلب، (تحقيق عبد السّلام هارون)، دار المعارف، القاهرة.
- جرير، شرح ديوان جرير، (تحقيق محمّد إسماعيل الصّاويّ)، المكتبة التّجاريّة الكبرى مصر.

- ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح لكتاب التّصريف للمازنيّ، ط١، (تحقيق أمين إبراهيم مصطفى عبدالله)، وزارة المعارف العموميّة، ١٩٥٤م.
- حسن، عبّاس (١٩٦٦)، النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغوية المتجدّدة، ط٣، ٤م، مصر: دار المعارف.
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ):
  - ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ط١، ٥م، (تحقيق وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمّد، مراجعة د. رمضان عبد التّوّاب)، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٩٨م.
  - البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز خجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.
- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع، ط٣، (تحقيق مكرم عبد العال سالم)، دار الشّروق، بيروت والقاهرة، ١٩٧٩م.
- الدّرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، ١٩٩٢.
- الرّضيّ، شرح الرّضيّ على الكافية، (تحقيق يوسف حسن عمر)، ط٢، ٣م، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٩٦م.
- الزّجّاج، أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ (ت ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ط١، (شرح وتحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، ١٩٩٠.
- الزّمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ط١، ٦م، (تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي)، مكتبة العبيكان، الرّياض، ١٩٩٨م.
- ابن زيد، عَديّ، ديوان عَديّ بن زيد، (تحقيق محمّد جبّار المعيبد العبّاديّ)، شركة دار الجمهوريّة للنّشر والطّبع، بغداد، ١٩٦٥م.

- ابن أبي سُلمى، زهير، ديوان زهير شرح الشنتمريّ، (تحقيق فخر الدّين قباوة)، المكتبة العربيّة، حلب.
- السّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١م، (تحقيق د.أحمد محمّد الخرّاط)، دار القلم، دمشق.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، منشورات دار السلام.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ):
  - الإتقان في علوم القرآن، ط١ (تحقيق شعيب الأرناؤوط، اعتنى به وعلّق عليه مصطفى شيخ مصطفى)، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، دمشق وبيروت، ٢٠٠٨م.
  - همع اهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية.
- الصّبّان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصّبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.
- ابن ضرار، الشّمّاخ، ديوان الشّمّاخ بن ضرار، (تحقيق صلاح عبد الهادي)، دار المعارف، مصر.
- ابن أبي طالب، مكّيّ القيسيّ (ت ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، ط٢، ٢م، (تحقيق ياسين محمّد السّوّاس) دار المأمون للتّراث، دمشق.
- ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الحنبليّ الدّمشقي (ت بعد عام ٨٨٠ هـ)، اللّباب في علوم الكتاب، ط١، ٢٠م، (تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض بمشاركة د.محمّد سعد حسن، ود. محمّد المتولّي الدّسوقيّ حرب)، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨م.
- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التّحرير والتّنوير، ٢٩م، الدّار التّونسيّة للنّشر.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٨١هـ.
- ابن عطيّة، عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، التّبيان في إعراب القرآن، ٢م، (تحقيق عليّ محمّد البجّاوي)، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه.
- الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، الجمل في النّحو، (تحقيق د. فخر الدّين قباوة)، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٩٨٥م.
- ابن أمّ قاسم، المراديّ (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ط١، (شرح وتحقيق أ.د. عبد الرّحمن علي سليمان)، دار الفكر العربيّ، القاهرة.
- المالقي، أحمد بن عبد النّور (ت ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، (تحقيق أحمد محمّد الخرّاط)، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق.
- ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبدالله الطّائيّ الجيّانيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشّافية ط١، ٢م، (حقّقه وقدّم له د.عبد المنعم أحمد هريدي)، دار المأمون للتّراث، ١٩٨٢م.
- ابن منظور، لسان العرب، ١٥م، دار صادر للطّباعة والنّشر، ١٩٩٧م.
- النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، ط٢، ٥م، (تحقيق زهير غازي زاهد)، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، ١٩٨٥م.
- الهرويّ، عليّ بن محمّد، الأزهية في علم الحروف، ط٢، (تحقيق عبد المعين الملّوحيّ) مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٩٩٣م.
- ابن هشام، عبدالله جمال الدّين المصريّ الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ٦م، (تحقيق وشرح د.عبد اللّطيف الخطيب)، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصّل، تحقيق إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.

References:

- The Holy Quran
- Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi (d. 745 AH), the resorption of the beating from the tongue of the Arabs, i 1, 5 m, (investigation, explanation, and study of Dr. Rajab Othman Muhammad, review by Dr. Ramadan Abdel Tawab), Al-Khanji Library, Cairo, 1998.
- Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi, the surrounding sea in the interpretation of the great Qur'an, an investigation: Abdullah bin Abd al-Muhsin al-Turki, Khajar Center for Arab and Islamic Research and Studies.
- Abu Zarah, Abd al-Rahman bin Muhammad, Hajjah al-Qiraat, investigation: Saeed Al-Afghani, Al-Risala Foundation, Beirut.
- Abu Ubaidah, Muammar bin Al Muthanna, the metaphor of the Qur'an, Muhammad Fuad Szakin investigation, Al-Khanji Library, Cairo, 1381 AH
- Ibn Abi Salma, Zuhair, Diwan Zuhair Sharh Al-Shantamri, (Achievement of Fakhruddin Qibawa), The Arab Library, Aleppo.
- Ibn Abi Talib, Makki al-Qaisi (d. 437 AH), The Problem of the Syntax of the Qur'an, 2nd and 2nd floor, (Investigation of Yassin Muhammad al-Sawas) Dar al-Maamoun Heritage, Damascus.
- Al-Akhfash Al-Awsat, Abu Al-Hassan Saeed bin Masada (d. 215 AH), The Meanings of the Qur'an, 1st Edition, (investigation by Dr. Hoda Mahmoud Qaraa), Al-Khanji Library, Cairo, 1990.
- Ibn Umm Qasim, Al-Muradi (d. 749 AH), clarification of the purposes and paths by explaining the millennium of -Ibn Malik, 1st edition, (Explanation and investigation by Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman), Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.
- Al-Alousi, Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seventh Qur'an, 1st Edition, 30 A.D. (Investigation of Ali Abdel-Bari Atiya), Dar Al-Kitab Al-Alami, 2001 AD.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed (d. 577 AH), the statement in Gharib, The Syntax of the Qur'an 2 CE, (investigation by Dr. Taha Abd al-Hamid Taha and review of Mustafa al-Sakka), the Egyptian General Book Authority, 1980 CE.

- Al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman (d. 577 AH), fairness in matters of disagreement between the visual and the Kufic, i 1 (achieving the quality of Mabrouk Mohamed Mabrouk, revised: Ramadan Abdel-Tawab), Al-Khanji Library, Cairo, 2002.
- Al-Baghawi, Al-Hussein Bin Masoud (d. 516 AH), Tafsir Al-Baghawi, “Landmarks of Downloading”, 8 A.D. (Realized and edited by his hadiths Muhammad al-Nimr, Othman Damiriyyah and Suleiman Muslim al-Harash), Dar Al-Tayyaba Publishing and Distribution, Riyadh, 1409 AH.
- Ibn al-Banna, Abu al-Abbas Ahmad bin Muhammad bin Othman al-Azdi, title of the guide from the Decree of the Download Line, Hind Shalaby Inquiry, Dar al-Gharb al-Islami, Lebanon, 1990
- Al-Baidawi, Nasser Al-Din Abu Al-Khair Abdullah bin Omar Al-Shirazi Al-Shafi’i (d. 691 AH), Anwar Al-Tanzel and Secrets of Interpretation, 5 A.D. (Prepared and presented by Muhammad Al-Marashili), House for the Revival of Arab Heritage and the Foundation for Arab History, Beirut.
- Ibn Tulip, Al-Nimr, Diwan Al-Nimr bin Tulip Al-Akkali, 1st edition, Dar Sader Printing and Publishing House, 2000 AD Fox, Abu Al-Abbas, Fox Councils, (Abdel Salam Haroun Investigation), Dar Al-Maarif, Cairo.-• Jarir, Sharh Diwan Jarir, (Investigation of Muhammad Ismail Al-Sawi), The Great Commercial Library Egypt.-
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, Al-Munsif, Explanation of the Book of Discharging the Mazeni, 1st Edition, (Investigation of Amin Ibrahim Mustafa Abdullah), Ministry of Public Knowledge, 1954 AD.
- Hassan, Abbas (1966), adequate syntax with its linkage with high methods and renewed linguistic life, 3rd floor, 4 pm, Egypt: Dar Al-Maarif.
- Ibn Khalawiyyah, Al-Hajjah in the Seven Recitations, 3rd edition (Investigation of Makram Abdel-Al Salem), Dar Al-Shorouk, Beirut and Cairo, 1979 AD.
- Darwish, Muhyiddin, The Syntax and Explanation of the Holy Quran, Dar Ibn Katheer, 1992-
- Al-Radhi, Sharh Al-Radhi Ali Al-Kafiya, (Investigation by Youssef Hassan Omar), 2nd edition, 3pm, Garyounis University, Benghazi, 1996.
- Al-Zajaj, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Serri (d. 311 AH), The meanings of the Qur’an and its syntax, 1st edition, (Explanation and Inquiry by Dr. Abdul Jalil Abdo Shalabi), World of Books, Beirut, 1988 AD.

- Al-Zarkashi, Al-Burhan in Sciences of the Qur'an, Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim investigation, Dar Al-Turath, 1990.
- Al-Zamakhshari, Jarallah Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar (d. 538 AH), The Scout of the Truths of Mystery of Download and the Eyes of Gossip in the Objects of Interpretation, i 1, 6 AD, (Investigation, Commentary, and Study of Adel Ahmed Abdel-Mawjoud, Ali Muhammad Moawad, and Fathi Abdel-Rahman Ahmed Hijazi), Obeikan Library, Riyadh, 1998.
- Ibn Zayd, Uday, Diwan Uday bin Zaid, (investigation by Muhammad Jabbar al-Muaybad al-Abbadi), Dar al-Jumhoriya Publishing and Printing Company, Baghdad, 1965.
- Al-Hameen Al-Halabi, Ahmed bin Yusef (d. 756 AH), Al-Durr Al-Aswan in the Sciences of the Comprehensible Book, 11 A.D. (Investigation by Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharrat), Dar Al-Qalam, Damascus.
- Al-Suhaili, Abdul Rahman bin Abdullah, Results of thought in grammar, an investigation: Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al Salam Publications.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din, prevented people from explaining the gathering of mosques, by: Abdel-Al Salem Makram, Scientific Research House.
- Sibawayh, Amr Ibn Othman, The Book, Investigation by Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo
- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH), Perfection in the Sciences of the Qur'an, 1st edition (Investigation of the poetry of Arnaout, taken care of and commented by Mustafa Sheikh Mustafa), The Message Foundation Publishers, Damascus and Beirut, 2008AD.
- Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i, footnote to Al-Sabban, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, 1997
- Ibn Dirar, Al Shammak, Diwan Al Shammak Bin Darar, (Investigation of Salah Abdel Hadi), Dar Al Maarif, Egypt.
- Ibn Adel, Abu Hafs Omar bin Ali al-Hanbali al-Dimashqi (d. After the year 880 AH), Al-Labab in the Sciences of the Book, i 1, 20 A.D. (Inquiry and comment by Adel Ahmed Abdel-Mawjoud and Ali Muhammad Mouawad with the participation of Dr. Muhammad Saad Hassan and Dr. Muhammad Al-Mutwali El-Desouky Harb), publications of Mohamed Ali Beydoun, Dar Al-Kotob Al-Alami, Beirut, 1998.
- Ibn Ashour, Muhammad al-Tahir, The Interpretation of Liberation and Enlightenment, 29 CE, The Tunisian Publishing House.

- Ibn Attia, Abdel-Haq Bin Ghaleb Al-Andalusi, the brief editor on the interpretation of the Holy Book, investigation: Abdel Salam Abdel Shafi, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
- Al-Akbari, Abu Al-Waqqa Abdullah bin Al-Hussein (d. 616 AH), Al-Tabyan in the Syntax of the Qur'an, 2 CE, (investigation by Ali Muhammad Al-Bujawi), Essa Al-Babi Al-Halabi & Co.
- Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed, The sentences in grammar, (d).



Contents



UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

AL WASL UNIVERSITY JOURNAL

A Peer-Reviewed Journal

ISSUE NO. 59
Shawwal 1441H - June 2020CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the **"Ulrich's International Periodicals Directory"**
under record No. 157016

e-mail: research@alwasl.ac.ae, info@alwasl.ac.ae



UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

Al Wasl University Journal

A Peer-Reviewed Journal - Biannual

(The 1st Issue published in 1410 H - 1990 C)

June - Shawwal
2020 CE / 1441 H





Email: research@alwasl.ac.ae
Website: www.alwasl.ac.ae